

أنهت جلستها على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تستهل تداولات الأسبوع على تباين رغم الإغلاق في المنطقة الخضراء

تدني قيمة التداولات عكسته الفروقات في أداء القطاعات المدرجة بسبب موجة البيع التي شملت العديد من الأسهم الرخيصة والتشغيلية

انشط القيم
استطاع سهم «المدينة» أن يتصدر قائمة انشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 18.4 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 174 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 55 فلساً، أما عن القيم فقد تصدرها سهم «وطني»، بقيم تداول بلغت في نهاية تعاملات 2.2 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 67 صفقة، وأحجام تداول بحوالي 2.3 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 970 فلس. ومن جانبه علق «محمد نصار» خبير بأسواق المال في حديثه الخاص لـ«مباشر»، قائلاً أن الدقائق الأخيرة ساهمت في إغلاق المؤشر داخل المنطقة الخضراء و تمكن من الإغلاق فوق مستوى دعم 7500 نقطة، وهو المستوى الذي يعد فاصل وهام في تحديد اتجاه المؤشر خلال الأيام المقبلة القادمة. وأوضح أن التذبذب الحالي للمؤشر وإغلاقه مرتفعاً قد يشير إلى عمليات تجميع تكتبكي بسبب ضعف السيولة وقلة النشاط في السوق، وكما يشير هذا الوجود سيولة خارج السوق تنتظر المبادرة بالإضافة للأداء المضاري داخل نطاق ضيق. ويتوقع نصار أن يستمر هذا الأداء المتذبذب للسوق لحين عودة السيولة فوق مستوى 30 مليون دينار

متصدر التراجعات
تصدر سهم «ايغا فنابق» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 8.9 في المئة بإغلاقه عند مستوى 270 فلساً، تلاه سهم «زيماء بنسبة 8.8 في المئة وسعر 124 فلس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «إسكان» بارتفاع 7.2 في المئة وسعر 52 فلس، أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «اجوان» بنسبة تراجع 7.9 في المئة ليغلق عند مستوى 58 فلسا تلاه سهم «مراكن» بانخفاض نسبته 7.5 في المئة بإغلاقه عند مستوى 160 فلسا، وكذلك سهم «كويتية» تراجع بنسبة 5.9 في المئة ، ومستوى سعري 160 فلس.
قطاعات ترتفع

و بالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد جاء معظمها باللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات من أصل أربعة عشر بدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «الاتصالات» بنمو نسبته 0.93 في المئة، تلاه قطاع «خدمات استهلاكية» بمكاسب 0.9 في المئة، وحل ثالثا قطاع «النفط والغاز» بارتفاع 0.53 في المئة . أما عن التراجعات فقد تصدرها قطاع «سلع استهلاكية»، بتراجع 0.42 في المئة، تلاه قطاع «التأمين» بخسائر 0.4 في المئة، وحل ثالثا قطاع «العقارات» بتراجع 0.3 في المئة، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع»، وقطاع «رعاية صحية»، وقطاع «مواد أساسية».

«بيتك» يستحوذ على 80 مليون سهم من أسهم شركة «نفائس»



شعار بيتك

.. ويعين مديراً لوحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه ورد إليه كتاب من بيت التمويل الكويتي يفيد بتعيين

«التميز» تقضي بدفع «بيتك» 3.47 ملايين دينار لجمعية «إعانة المرضى» و«النجاة الخيرية»

أفاد بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأن محكمة التمييز قضت بإلزامه بأن يؤدي إلى جمعيتي «صندوق إعانة المرضى» و«النجاة الخيرية» مبلغ 3.47 ملايين دينار.

وقال «بيتك» – بحسب كويت نيوز – بأنه ليس من المتوقع أن يترتب على ما سبق أي تأثير جوهري على الوضع المالي للبتك.

وكانت البورصة قد أعلنت نهاية الأسبوع الماضي أن هناك دعوى قائمة بين «بيتك» و«البيت» بخصوص مطالبة من الأول على الثانية بقيمة 4.24 ملايين دينار تقريبا في تم حجزها للحكم من قبل محكمة أول درجة بتاريخ 25 مارس 2014.



ارتفاع أداء السوق

الجلسة شهدت عمليات تجميل بعض مستويات أسعار الأسهم المضاربة في ظل الغياب المتعمد من صناع السوق

244.2 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 31.1 في المئة. كذلك قيم التداول فقد جاءت هي الأخرى على تراجع لتبلغ 17.2 مليون دينار، مقابل 27 مليون دينار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 36.3 في المئة. وبالنسبة للصققات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 4172 صفقة مقابل 5359 صفقة في الجلسة السابقة بارتفاع نسبية 22.1 في المئة. وأوضح العون أن الارتداد الذي حصل في نهاية الجلسة والذي مكن المؤشر السعري من الدخول في المنطقة الخضراء بعد تجاوزه خط الاتجاه الهابط والذي كان المسيطر على حركة المؤشر طيلة الفترة الماضية بشكل لحظي ومقرب إلا أن الإقبال كان إيجابيا ليعطي المجال لتحقيق مكاسب في الجلسات القادمة مالم يعاود الهبوط حيث أن الارتفاع الذي تم كان بسيوله منخفضة ومتذبذة للغاية وهذا ما يثير القلق تجاه جلسة الغد إذا استمرت على هذا النحو من الأحجام والقيمة إلا أننا مازلنا متفائلين باستمرار الصعود والذي لا نحول عليه كثيرا حتى يتمكن من اختراق مستويات المقاومة الرئيسية عند مستوى 7610 نقطة والتي يتجاوزها يعطي إشارة لاستهداف مستوى 7710 ثم 7870 نقطة.

تتوسع مع مرور الوقت؛ إذ تضم سوق إعادة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي كلا من شركات إعادة التأمين الدولية والمحلية. وأضافت أن غالبية شركات إعادة التأمين الدولية تركز على إعادة التأمين التقليدية، واكتئاب المخاطر التجارية الكبيرة، والتي عادة تقوم معيدي التأمين، وفي كثير من الحالات تقدم خبرة إعادة التأمين ورأس المال لتتمكن شركات التأمين المحلية القيام بدور الوكلاء.

وأوضحت الوكالة أنه على رغم إن القيمة السوقية لمعدي التأمين المحلية غالبا ما تكون قوية بالمقارنة مع المخاطر المكتنية، فإن كثيرا من الحالات لاتزال سوق إعادة التأمين المحلية محدودة من حيث التغطية الجغرافية. كما يبينت أنه مع ركود النمو في العديد من الأسواق الغربية الكبرى، فإن النمو في سوق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل فرصة جاذبة للحصول على عوائد إضافية. وقالت: «وعلى نطاق أوسع، نحن نتوقع طلبا على إعادة التأمين وإن يظل أعلى في الخطوط التجارية مثل البحرية والصناعات والهندسة نظرا إلى طبيعة المطالبات مقارنة بالخطوط الشخصية.

وأوضح «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

1086.11 ومكاسب 3.58 نقاط. وأشار «نواف العون» مستشار تحليل فني لحركة اسواق المال إلى أنه بعد التراجعات التي استمرت طيلة جلسة تحققت أسباب فنية جيدة وتعتبر ايجابيه ومن أهمها محافظة المؤشر السعري على التداول فوق أدنى مستوى تم الارتداد منه بعد سلسلة التراجعات التي حدثت في الأسبوع الماضي بسبب الأحداث السياسية المتسارعة بداية من أزمة روسيا واوكرانيا إلى قضية سحب سفراء السعودية والبحرين والإمارات من دولة قطر والتي كان له الأثر البالغ في تراجعات الأسواق بشكل عام وسوق الكويت المالي بشكل خاص والذي أتى متوافقا مع أهدافه التصحيحية والفنية عند مستوى 7462 والتي سرعان ما ارتد منها في جلسة عند ملاسته والذي سيكون أثره كسره بالغاً في السلبية وستكون إشارة على استمرار الهبوط إلى مستويات متدنية عند 7370 ثم 7130 نقطة.

شهدت تعاملات الجلسة تراجع في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 168.2 مليون سهم تقريبا مقابل نحو

«موديز»: أسواق التأمين بـ «الخليج» تمثل فرصة نمو جاذبة على المدى المتوسط



شعار موديز

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

و نحن نتوقع أن يستمر هذا على المدى القصير والمتوسط، نظرا إلى غياب التدهور الكبير في نسبة خسائر الاكتتاب». وذكرت الوكالة العالمية أنه على رغم هذا فإن سوق إعادة التأمين المحلية يتوقع أن

حالة التباين سيطرت على مجريات الحركة استكمالاً للأداء الضعيف منذ فبراير جراء الأوضاع السياسية

شهد السوق الأسبوع الماضي موجة بيع عشوائية ما انعكست سلباً على مؤشراتها الثلاثة التي سجلت تراجعات حادة وخاصة السعري برغم الإغلاق الاخضر لمؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس في مستهل الأسبوع الثاني من شهر مارس الا أن حالة التباين سيطرت على مجريات الحركة استكمالاً للأداء الضعيف منذ شهر فبراير لغياب عوامل التحفيز والترقب والانتظار جراء الأوضاع السياسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومع التذبذب الذي شهده السوق كان لأفنا تدني قيمة التداولات وهو ما عكسته الفروقات في أداء القطاعات المدرجة بسبب موجة البيع التي شملت العديد من الأسهم الرخيصة والتشغيلية معا ورغم الخسائر السوقية التي شهدتها أسهم ال100 فلس الا انها لا تزال الفرصة الأكبر للشراء من جانب المتداولين وبعض المحافظ المالية.

كما شهدت الجلسة أيضا عمليات تجميل بعض مستويات اسعار الاسهم المضاربة في ظل الغياب المتعمد من صناع السوق حيث لاتزال تتفقد الثقة في تلك المستويات السعرية التي وصلت اليها بعض الأسهم التشغيلية القيادية والشعبية ايضا كما أن السوق لاتزال ايضا تنتظر وبليغة ضج أموال المستثمرين غير الكويتيين لتعويض غياب الصناعات الحقيقية من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية.

وكانت السوق شهدت الأسبوع الماضي موجة بيع عشوائية ما انعكس سلبا على مؤشراتها الثلاثة التي سجلت تراجعات حادة وخاصة السعري الذي انخفض لأدنى مستوى له منذ نحو ستة أشهر.

كما وقعت السوق تحت التأثير السلبلي للتطورات الإقليمية علاوة على تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية كما كانت هناك عوامل سلبية أخرى أدت إلى تعزيز هذا التراجع منها على سبيل المثال عدم وجود عوامل التحفيز الفنية ما تسبب في ارتفاع وثيرة عمليات التجميع الاستثمارية.

وكان تأخر العديد من الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها المالية عن العام الماضي أحد عوامل الضغط التي أثرت على نشاط السوق نتيجة لتخوف المتداولين من تعرض بعض الشركات إلى الإيقاف اذا ما تجاوزت المهلة القانونية الممنوحة للإعلان عن تلك النتائج والتي سستتهي بنهاية مارس ما أدى لسيادة الحذر والترقب

وإغلق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تداولته على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة السعري بواقع 8.25 نقطة والوزني 1.52 نقطة و«كويت 15» بـ 3.58 نقاط.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الإغلاق حوالي 17 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 165.8 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 4056 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على ارتفاع نسبته 0.33 في المئة ليغلق عند مستوى 458.26 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على نحو بنسبة 0.33 في المئة مغلقا عند مستوى نقطة

وقالت وكالة الخدمات المالية العالمية «موديز»، إنه مع نضج أسواق التأمين في الدول الصناعية، فإن أسواق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل فرصة نمو جاذبة على المدى المتوسط لشركات إعادة التأمين.

وأضافت الوكالة أنه مع انخفاض نسبة تغلغل التأمين في السوق، جنباً إلى جنب مع ارتفاع الوعي بفوائد التأمين وتوافر عدد كبير من مشاريع البنية الأساسية ذات الصلة بالنفط والغاز، كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على تأمين الخطوط التجارية والشخصية على حد سواء.

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات السئوي المركب الذي بلغت نسبته 16.8 في المئة في سوق التأمين لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2006و2012 لم يتم الوصول إليه حتى الآن بصورة كاملة في أقساط إعادة التأمين».

وأوضحت «في الواقع، في حين أن شركات التأمين المحلية والإقليمية أصبحت متطورة على نحو متزايد، فقد سعت شركات التأمين إلى النقاط المزيد من سلسلة القيمة من خلال الاحتفاظ أكثر بإعمال التأمين في الموازنة العمومية وتنزل أقل إلى معيدي التأمين

عمومية «طيران الجزيرة» في 20 مارس 2014

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن الجمعية العامة العادية لشركة طيران الجزيرة «الجزيرة» سوف تنعقد يوم الخميس الموافق 20–3–2014 في تمام الساعة 11 صباحا في مقر الشركة حيث سيتم خلالها مايلي:

1 – مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «15 فلسا كويتيا لكل سهم» عن السنة المالية المنتهية31–12–2013.

وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

2 – انتخاب أعضاء مجلس إدارة للثلاث سنوات القادمة.

كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الاعمال.

علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة

وعدم اعترض مجلس الإدارة والجهات الرقابية عليها.